خطاب التسامح وقبول الآخر وأثرهُ في بناء الاستقرار في العراق

م . د . محمود عزو حمدو(*)

المقدمة :

تمر المجتمعات بحالات من عدم الاستقرار، مما يؤثر على حاضر مواطنيها ومستقبلهم، وهذا الأمر يشكل إرهاقا لطبيعة الدولة الحديثة القائمة على أساس الاستيعاب والاندماج والمشاركة، وشكلَ التسامح بالمقابل كخطاب وثقافة، سمة بارزة للمجتمعات المتقدمة أو مجتمعات الرفاه والازدهار وذلك لشيوع هذا الخطاب دون غيره من الخطابات .

إن التأسيس لإشاعة خطاب التسامح يشكل وسيلة ومعالجة مهمة لحالة عدم الاستقرار التي يمر بها المجتمع والدولة العراقية، وهذا الأمر ليس من قبيل الترف الفكري أو العلمي ، بل أضحى حاجة ماسة ، نظرا لدورات العنف المتكررة ، التي انعكست بالسلب على أداء الدولة العراقية منذ التأسيس حتى وقتنا الحاضر .لإن التعايش الذي يبنى على قيم التسامح والحوار وأواصر التعاون والتشارك ، يمكنه الاستمرار دون غيره من أنواع التعايش القائم على أساس توازن القوى والسلاح بين المكونات والمجتمعية .

ويتطلب ابتداءً نبذ كل أشكال التمييز القائم على العرق ، الدين ، المذهب ، الجنس ، اللغة ، الجغرافية المناطقية ، لاسيما أن صورة الآخر لا يمكن اختزالها بنمط أو شكل محدد ، والتباينات موجودة في كل المجتمعات ، كما أن التباين الفكري والعقائدي هي واحدة من المزايا التي أثرت الفكر الإنساني والعالمي بنتاجات علمية تجاوزت فيها الحدود الضيقة لنظرة التعصب .

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

ويمتاز خطاب التسامح بكونه وسيلة مهمة لبناء الاستقرار السياسي بما يمثله من قدرة معتنقيه على استيعاب الاختلافات وتجاوزها ، وفي هذا الصدد فان ثمة هندسة فكرية لبناء الاستقرار قائمة على أساس قدرة النظام السياسي وفاعليته على أساس استيعاب الآراء المختلفة والمتباينة ، لهذا ابتكرت المجتمعات التعددية التوافق كمنهج عمل سياسي ، لاستيعاب هذا التباين والتعدد ، الذي يجعل ذلك التعدد لا يصل حد التنافر ، عبر إشاعة خطاب التسامح والقدرة على الحوار وقبول الآخر ، وقد وصلت المجتمعات إلى نوع من (التطامن) كما يصف ذلك عبد الحسين شعبان .بعد معاناة طويلة وحروب طاحنة لتدخل مرحلة التسامح وتتعامل به كأمر واقع ، بل لا غنى عنه لاستمرار تطور المجتمع ، كمنظومة فكرية وأخلاقية سواء على الصعيد السياسي أو الديني أو المذهبي أو الاجتماعي أو الثقافي .

كما إن خطاب التسامح يستثمر في المنظومات الفكرية والإنسانية ، سواء تلك التي له فيها سيادة على العقل السياسي في المجتمعات المستقرة ، أو تلك التي خرجت توا من عنف وحرب أهلية. ففي الحالة الأولى يستخدم خطاب التسامح كمضاد حيوي لخطاب الكراهية ورفض الآخر، لاسيما بعد إدراك تلك المنظومات الفكرية بأن ثمة تصاعداً وإعادة إحياء لمواريث التعصب والانتقام. أما في الحالة الثانية فيعد مستلزم أساسي لتجاوز آثار الحرب والعنف الأهلي وذاكرته الأليمة، كونه يمثل أيضاً المعادل النوعي لتجاوز تلك الحقبة الأليمة.

إشكالية البحث :

يتمحور البحث حول إشكالية أساسية وهي كيفية إشاعة خطاب التسامح وقبول الآخر في ظل دوامة العنف المتكرر علاوة على تصاعد خطاب الكراهية ، وهشاشة البنى السياسية والثقافية .

فرضية البحث :

يستند البحث إلى فرضية أساسية تتمثل بالاتي: (إن سيادة خطاب التسامح وقبول الآخر، كفيل ببناء الاستقرار في العراق وتجاوز دوامة العنف والتطرف).

أهمية البحث :

لخطاب التسامح وقبول الآخر أهمية تبدو من ثمار نتائجه وانعكاساته على واقع دول ومجتمعات مرت وجربت الحرب الأهلية وتفشي العنف ، لذلك فان قياس مديات التحول في تلك المجتمعات يعرض للنقاش أهمية معالجة الاهتزازات العنيفة بالمجتمعات عبر قبول الآخر والتعايش بين المختلفين .

هيكلية البحث :

بناء على فرضية البحث فقد قسم إلى مبحثين : يتناول المبحث الأول ، قراءة لمفهوم التسامح ومتطلباته عبر مطلبين ، يعرض الأول منه مفهوم التسامح ، إما الثاني منه فيركز على قبول الآخر . في حين يتناول المبحث الثاني خطاب التسامح وبناء الاستقرار في العراق ، ويقع في مطلبين ، يسلط الضوء في الأول منه على مرتكزات بناء الاستقرار في العراق ، إما المطلب الثاني فيعرض نتائج خطاب التسامح على بناء الاستقرار السياسي في العراق .

المبحث الاول : قراءة لمفهومي التسامح وقبول الآخر :

يعد وضع معايير لضبط المفاهيم الخاصة بالبحث مسالة مهمة لاستعراض المفاهيم التي تستثمر في البحث ، ومن هذه المفاهيم التسامح وقبول الآخر ، وما يستتبع ذلك من مناقشة متطلبات هذه المفاهيم ، لذا فقد قسم المبحث الى مطلبين : يتناول الأول ، مفهوم التسامح ، اما المطلب الثاني ، فيناقش قبول الآخر .

المطلب الأول : مفهوم التسامح .

يعرض مفهوم التسامح في الادبيات الانسانية كمعالج لحالة التردي التي تصل اليها المجتمعات ، من تفشي العنف وتصاعد خطاب الكراهية والانتقام والتعصب ، وتبرز اهمية مفهوم التسامح ابتداءً في معرفة اصوله وكذلك استعراض الرؤى المتباينة حوله، اذ يعد هذا المفهوم الحاضر في عمق التجربة الانسانية والمتنوع في دلالته ومعناه، مفهوما تم تفعيله لمواجهة مفاهيم التشدد والتزمت والتعصب والانغلاق والانحياز والعداء والافراط والتفوق على الاخرين، ولاسيما في الافكار والآراء والقيم والمعتقدات الدينية

منها والتاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعرقية[١]. ويوصف التسامح بأنه تسمية سيئة لشيء جميل ، وأصبح المبدأن الديمقراطيان المتمثلان في حرية الفكر والتعبير راسخين بما يكفي ليصبح من غير المفهوم ولا المقبول أن يطلق اسم التنازل على ما يعتبر اليوم حقا اساسيا ، لكن " رد الفعل السليم هذا ينجم عن مفارقة تاريخية ترتبط بتطور الكلمة ، فان مفهوم التسامح ظهر في المجتمعات التي كان يهيمن عليها الفكر الديني ، وحدث ذلك منطقيا في ظل الايمان بالاله الواحد ، فلا يمكن تصورها الا من خلال المطلق المتمثل بالألوهية ، والتي لا يمكن أن ترضخ لمبدأ النسبية . ولكن هذا هو بالتحديد ما تنطوي عليه بالضرورة فكرة التسامح الديني في ظل الايمان بالله الواحد"[٢].

وورد تعريف التسامح في الاعلان العالمي للتسامح الذي اعلنته اليونسكو عام ١٩٩٥ "التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا "[٣].

ويذكر اوشو بأن التسامح يأتي عندما يستوطن التأمل في ذاتك وتصبح متناغماً مع الوجود ، ويليها ذاك التناغم المفعم بروح المحبة ، وهو ما يعني الوصول الى مرحلة العطاء والتسامح ، ويستكمل قائلا بان ذلك هو الشعور بحب الكل دون استثناء ، وأن الاخرين ما عادوا بغرباء عنك لأنك فيهم تحيا ايضاً[٤]. ويؤكد بأنه " لا أحد مستقلا أو منفصلا عن الآخر حين تكتشف أن الانفصال عن الأخرين هو مجرد وهم وسراب ، يفيض التسامح ، التسامح ليس عقوبة بل مكافأة "[٥].

---

(١) نظلة احمد الجبوري ، التسامح مقولة اخلاقية ومقاربة فكرية وعقائدية ، كتاب التسامح في الديانات السماوية (مؤتمر) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص١٧ .

(٢) بول سيبلو (منسق) ، التسامح في كلمات ، ط٢ ، منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ، باريس ، ٢٠١٤ ، ص٨ .

(٣) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، الاعلان العالمي للتسامح ١٩٩٥ ، منشور على موقع المنظمة :

http://www.unesco.org

(٤) أوشو، التسامح رؤيا جديدة تزهر الحياة، ترجمة علي حداد، دار الخيال للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٣٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٣٣ .

من هنا ، فان التعرف على التسامح ينبع كذلك من الحاجة اليه بعد انماط التسلط والتفرد والاستئثار والغاء الآخر واقصائه ، خصوصا في ظل سيادة الآراء المسبقة وادعاء الافضليات والتشبث بالنص، القطعي، الحرفي اليقيني ، الاطلاقي ،الايديولوجي، بعيدا عن التعددية والنسبية والتنوعية والتاريخية والاجتهادية ووجوه الحقيقة[٦].

من جهة اخرى لا يعني التسامح التخلي عن المعتقد أو عدم الدفاع عنه ، بل هو امتناع عن اجبار الاخرين على اعتناق آرائنا أو قهرهم على التخلي عن آرائهم أو الاستهزاء بوجهة نظرهم . وفكرة التسامح الحديثة تقوم على تقديم الافكار من دون السعي الى فرضها بوسائل العنف والاكراه ، كما انه يمتاز بحرية الرأي وتفهم رأي وموقف الآخرين[٧].

كما أن التسامح قبل أن يكون حركة توجهنا نحو الآخر كما يشير عبد السلام بنعبدالعالي ، فهو حركة تبعدنا عن ذواتنا فتحول بينها وبين كل اشكال الاعجاب بذاتها من سباحة في اليقينيات وتعصب لأراء ، وتشبث بأفكار وتعلق بنماذج بعينها . ويرى بأن مفهوم التسامح خرج من الحقل الديني ليطال المجال السياسي والاجتماعي والثقافي، فادى في النهاية الى التسليم بالحق في الاختلاف في الاعتقاد والرأي ، والاعتراف للفرد والمواطن بالحق في التعبير داخل الفضاء المدني عن الآراء الدينية والسياسية والفلسفية التي يختارها، وليغدو دعامة من دعائم الحداثة السياسية والفكرية، الا أن ظروف الصراع السياسي، وظهور الاقليات عبر ربوع العالم وانتشار الاشكال المختلفة للهجرة، ادى ذلك الى الاقتناع بأن المفهوم في حاجة الى اعادة نظر، والى اقامته على أسس فلسفية تعيد النظر في علاقة الذات بالآخر، بل في علاقتها بنفسها[٨].

---

(٦) عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي الثقافة والدولة، دار النهار، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١٧ .

(٧) احسان عبد الهادي النائب ، فكرة التسامح (قراءة في مفهومها وحدودها وابعادها) ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، جامعة السليمانية ، السنة الرابعة ، العدد ٨ ، تشرين الاول ، ٢٠١٦ ، ص٤٧٧ .

(٨) عبد السلام بنعبد العالي ، التسامح والحرية ، مجلة يتفكرون ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، الرباط ، العدد ١ ، ربيع ، ٢٠١٣ ، ص ص٦-٧ .

من هنا ، فان التسامح كما يقول بيتر نيكولسون " لا يعني أي نقص في التزامن بمثلنا ، ولا يعني تنازلنا عنها فنحن ملتزمون بأن لانقمع الآراء التي لا نوافق عليها ، بيد أننا غير مطالبين بأن نحب أو نؤيد أو نشجع هذه الآراء . وكل ما يتطلبه التسامح هو – من زاوية سلبية – أن نسمح بالتعبير الحر عن الآراء التي لا نوافق عليها – ومن زاوية ايجابية – أن نوافق على القيمة الاخلاقية التي تقول بوجوب تعبير حر عن آراء لا نوافق عليها "[٩].

وانسجاما مع ما سبق عرضه ، فان ثمة ظروف عديدة يكون فيها من الحكمة للدول أن تكون متسامحة تجاه مواطنيها ، وفي بعض الظروف لا يكون التسامح مسألة مجرد مسألة حكمة ، بل مسألة واجب ، ويفسر ذلك بأنه ينبع من حق يمتلكه المواطنون في أن يتم التسامح معهم ، وهذا الحق هو الحق في الحرية[١٠].

لذا فان أمام المجتمعات التأثيمية [١١]. ليس اقرار التسامح فحسب ، بل الواجب الحتمي اقرار ما يعنيه من حرية الرأي والتعبير وما ينتج عنه مشاركة سياسية واستقرار سياسي، والقبول بالآخر تعايشا وحواراً وتفاعلاً وهو ما سيكون موضوع المطلب القادم .

المطلب الثاني : قبول الآخر :

إن تعزيز التسامح والتعايش يتطلب ابتداءً قبول الآخر ، باختلافه الفكري والاثني واللغوي والمذهبي والديني، وهذا يستدعي الحوار معه لكسر الاحتكار السياسي، وذلك يتأتى عبر فضاء الحرية ليتسع لكل الآراء، عبر تثبيت قواعد الحرية في المحيط المجتمعي، مما يتطلب تأسيس علاقات ووقائع لكسر حواجز الاثرة ونوازع الأنا الضيقة وممارسات الشطب والالغاء والنفي والتكفير والتشريد وتؤسس لحسن الاستماع وقبول الآخر،

---

(٩) بيتر ب. نيكولسون ، التسامح كمثال اخلاقي ، كتاب التسامح بين شرق وغرب دراسات في التعايش وقبول الآخر، دار الساقي، بيروت ، ط٢ ، ٢٠١٦ ، ص٤٥ .

(١٠) توماس بالدوين ، التسامح والحق في الحرية ، كتاب التسامح بين شرق وغرب ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥ .

(١١) عبد الله ابراهيم ، في القول بأن التسامح ليس منة او هبة ، عبد الجبار الرفاعي (اعداد) واخرون ، التسامح ليس منة او هبة ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، دار الهادي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٣٠ .

واحترام وجوده وفكره وقناعاته ، والحوار ليس من أجل الغاء الخصم أو ثنيه عن أفكاره وقناعاته وانما من أجل الحرية وافقها الانساني والحضاري[١٢].

والمشكلة الاساس لا تكمن في الاختلاف ولكن في فهم الاختلاف وقبوله ، اذ إن التنوع سمة أساسية في المجتمعات الكبيرة وهي غالبة في المجتمعات الحديثة ، لذلك فان القبول بالآخر والاهم من ذلك هو القبول به لأنه جزء من الأنا ولابديل عن ذلك سوى التصارع[١٣].

لذلك فان رفض الأخر يترتب عليه انتهاك محرماته وصولاً الى استباحته احياناً لمجرد انه الاخر[١٤]. والبديل عن ذلك يقترحه ميلاد حنا بما يسميه بتنمية ثقافة القبول بالآخر عبر القراءة والمعرفة والثقافة اذ كلما اتسعت المعرفة على انواعها كافة اتجه الانسان الى معرفة الآخر، كذلك السعي لتوسيع دائرة الاهتمامات بالتجمعات الانسانية على انواعها، كالانضمام الى جمعية أهلية أو حزب سياسي ، ويؤكد بان الانتماء الى مهنة او عمل او ايديولوجية فإنما تجعل المرء أكثر قبولاً للآخر[١٥].

إن نشر ثقافة التسامح والتعايش وقبول الآخر المختلف حاجة أساسية وملحة لاسيما في ظل الظروف التي مرت على العراق ، ويجب زرع هذه الثقافة في نفوس وعقول الجيل النشء، لأنها تساهم بشكل فعال في خلق جيل واع قادر على تحمل أعباء المسؤولية ، لذلك فإن قبول ثقافة الآخر المختلف لا يعني بالضرورة الاقتناع بها، إنما هو إقرار بوجود الاختلاف معها وبوجود هذه الثقافة وقبولها من قبل الآخر، شرط أن لا تكون تلك الثقافة مبنية على حساب حقوق الآخر أو وجوده، كما ويجب النظر إلى الآخر المختلف من دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو القومية أو الخلفية الاجتماعية أو الاتجاه السياسي أو أي سبب آخر، وطالما أن الاختلاف لا يكون على حساب

---

(١٢) محمد محفوظ ، الحرية والاصلاح في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ص٨٣-٨٤ .

(١٣) موفق ويسي محمود ، العيش سوية الآخر الذي هو الانا ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ٢٩، ٢٠١٢ ، ص ص١٠٢-١٠٤ .

(١٤) ممدوح الشيخ ، ثقافة قبول الآخر ، مكتبة الايمان ، المنصورة ، ٢٠٠٧ ، ص٢٠ .

(١٥) ميلاد حنا ، قبول الآخر فكر واقتناع وممارسة ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص١٠٣-١٠٤ .

وجوده وحياته، فالآخر هو فرد مواطن، له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، فيجب احترام هذا الاختلاف والعمل على تعزيز قبول ثقافة الآخر المختلف مهما بلغت درجة الاختلاف، وتفعيلها بشكل طبيعي بما تنسجم مع واقعنا ومتطلباته وبما يعزز من سبل الاستقرار في العراق[١٦].

لذا فان تعزيز القبول بالآخر يعد شرطاً ملازماً للتسامح ، اذ يفقد التسامح فاعليته في ادارة التنوع والاختلاف من دون قبول بالآخر المتنوع سواء على مستوى الثقافة أو الفكر أو العقيدة أو اللون أو العرق ، ، أي قبوله بما يحافظ على وجود هذا التنوع ويعززه بأواصر من الآلفة والمحبة الانسانية بين مكونات المجتمع ولاسيما في حالة مجتمع مثل المجتمع العراقي الذي لا يحتمل أي انفجارات مجتمعية جديدة تنتهي الى حالة من العنف والحرب الاهلية ، تكون مسبباتها هي رفض الاخر.

من هنا ، فانه لا يمكن في ظل التأزم الذي وصلت اليه مجتمعات المنطقة تجاهل ثقافة قبول الآخر ، لأنه ظهر بأن شطب الآخر او تهجيره أو تهميشه قاد الى نتائج وخيمة اكتوى بنارها كثيرون ولاتزال تداعياتها تنكشف يوما تلو الأخر ، ويتضح ان ما ولدته الخطابات التمييزية لا يمكن استعادته بالوسائل السياسية والعسكرية فقط ، انما يجب التركيز على معالجة الفكر والقيم الفردية وبناء الوعي بقيمته من أجل كسب الغد بعد ان تمت خسارة اليوم والامس . ومن اهم المتطلبات اليوم هي الانفتاح على الآخر نفسيا وفكريا وموضوعيا وعدم اللجوء الى التفوق العددي أو الديني أو السلطوي من اجل اثبات الذات على حساب الآخر[١٧].

المبحث الثاني : خطاب التسامح وبناء الاستقرار في العراق .

يحتاج بناء الاستقرار السياسي الى روافد ومصبات كثيرة تصب في مجراه الاساسي، ويأتي خطاب التسامح كرافد هام يصب فيه بما يعزز من المشاركة السياسية ويفتح باب

---

(١٦) سلمان بارودو ، ثقافة التسامح وقبول الأخر المختلف ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن ، ٤-٥-٢٠٠٨ ، http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=133371&r=

(١٧) سعد سلوم ، سيف المعمري ، ثقافة قبول الاخر في الوطن : من التسامح الى التعايش ، منشور على موقع :www.daralwaraq.com

الحوار بين المختلفين في الشأن السياسي ويعزز من الاداء الفاعل لجميع المشاركين ويفتح ابواب لمشاركة الجميع من ردع أو منع .

ولاستيعاب الموضوع سيتم تقسيم المبحث الى مطلبين اثنين ، يتناول الاول مرتكزات بناء الاستقرار السياسي في العراق ، في حين يناقش الثاني نتائج خطاب التسامح على بناء الاستقرار في العراق .

المطلب الاول : مرتكزات الاستقرار السياسي في العراق .

يعد بناء الاستقرار السياسي من ابرز المهام التي واجهت العراقيين في اطار بناء دولتهم الحديثة منذ العشرينات من القرن الماضي ، لهذا تعددت تجاربهم في هذا الشأن وتبدلت نتيجة لذلك الانظمة السياسية بين عدة اشكال من ملكية وجمهورية ، الا ان المؤشر الاساسي في كل ذلك هو فقدان العراق للاستقرار السياسي لفترات طويلة ، وانعكس ذلك بالسلب على اداء الدولة في تلبية الحاجات الاساسية لمواطنيها ، لان التجربة العراقية في بناء الاستقرار السياسي اتجهت حتى ما بعد ٢٠٠٣ الى الالتزام بالشروط الشكلية للاستقرار السياسي من تداول سلمي للسلطة ووجود دستور مكتوب وتكدس كبير للقوة العسكرية والامنية ، فضلا عن تكفل الدولة بتوزيع ريعها من دون خطط اقتصادية تعمل على النهوض بالمجتمع .

ويحتاج الاستقرار السياسي الى جملة من المرتكزات الموضوعية والتي هي مجموعة من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويتطلب ذلك ايضا خطوات حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة السياسية والمجتمع وبمشاركة القوى المجتمعية التي تهتم بعملية بناء الاستقرار السياسي ، بما يخدم المصلحة العامة ، لذلك فان الرضا الشعبي ومستوى الثقة في الحياة السياسية وقدرة النظام السياسي والمجتمع على التعامل مع الازمات واستيعاب القوى الجديدة وقبول الآخر ، هي مرتكزات اساسية للاستقرار السياسي[١٨].

([١٨]) وسام حسين علي العيثاوي ، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ٢٠١٨ ، ص ص٢٧-٢٨ .

فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ، ليس وليد القوة العسكرية والامنية ، مع ضرورة ذلك في حفظ الامن وتطبيق القانون ، بل هو مجموعة الاجراءات والتدابير ، التي تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن ورافداً أساسياً من روافد الاستقرار السياسي ، وتخطئ الدول بحق نفسها وشعبها ، حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الاسلحة أو بناء الاجهزة الامنية ، فالاستقرار الحقيقي ، يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة السياسية والمجتمع وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير ، وهو ما يتطلب اشتراك قوى المجتمع في الحقل العام ، وفق أسس ومبادئ واضحة تتنافس فيها الافكار والتصورات والمشروعات بوسائل سلمية وديمقراطية[١٩].

وهكذا ، فان اتجاه العراق لبناء الاستقرار السياسي المنشود يتمثل بالمقام الأول عبر العمل على ترسيخ التجانس الفكري والثقافي والايديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية التي تتفاعل داخل نظام الحكم القائم، بما يسمح لإيجاد الحوار وتبادل الأفكار ووجهات النظر بشكل سليم يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة والتوافق المجتمعي ويحقق فكرة الاستقرار السياسي. وكذلك الاستناد والرجوع إلى المؤسسات الدستورية والعمل وفقاً للقانون ومنح الحرية لمختلف التجمعات والتكتلات والاحزاب السياسية التي ينظم عملها بقانون وتفعيل عمل منظمات المجتمع المدني، وترسيخ أسس الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وتعزيز حقوق الأقليات والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بما يضمن تحقيق الاستقرار السياسي[٢٠].

ويرتكز الاستقرار السياسي في العراق على مسألة جدا مهمة وهي تتمثل بتحقيق المصالحة ويحتاج هذا الامر الى ايجاد رؤية جديدة لتلك المصالحة والتي تعني ، الانفتاح على الاحتياط الحضاري العراقي وتجنب معاملة بعض أجزائه على أنها غريبة عن العقل

---

(١٩) محمد محفوظ ، على ضوء تحولات الربيع العربي كيف يبنى الاستقرار السياسي في الدول العربية ، مجلة الكلمة ، منتدى الكلمة للدراسات والابحاث ، بيروت ، العدد ٩٢ ، صيف ، ٢٠١٦ ، ص ص٢١-٢٢ .

(٢٠) مثنى فائق العبيدي ، ثلاث سيناريوهات مستقبلية والاستقرار السياسي لم يتحقق منذ ١٩٢١ ، مقال منشور على موقع مجلة اراء الخليج على الرابط: http://araa.sa/index.php?view=article&id=4273:

العراقي بما يتضمنه ذلك من عنصري التفاعل والتعايش قوام الوحدة التاريخية لأرض حضارة ما بين النهرين والوحدة الوطنية للعراق المعاصر: إذ لم تشهد التجربة التاريخية العراقية ، إلغاء الآخر، ولم تؤسس المنظومة الفكرية والعقيدية أبدا على محق الآخر وإحلال اردیتنا على جسمه ، وتستكمل المصالحة بالجهد الواعي بما يضمن الاحتفاظ بصورة العراق التاريخي الذي ينبغي على مشروع الدولة أن يراعيه كما يتضمن الجهد الموضوعي للانفتاح النقدي الإبداعي على الآخر وهو مما يؤسس لبناء وولادة الدولة العراقية الجديدة على أسس تضع المواطنة الصالحة والكفاءة والنزاهة في قلب الحراك الاجتماعي لبناء الهوية العراقية وهو ما يتطلب من النخب السياسية جهودا استثنائية وتأسيسية تنبني على إجماع على صياغة عقد اجتماعي على تربة المشترك الإنساني وهو ما لا يتفق مع التجزيئية أو التقليصية للذات العراقية باتخاذ المحاصصة الطائفية والقومية والفئوية والعائلية كمرجعية للانطلاق بالمشروع السياسي للعراق المعاصر. فالاستقرار السياسي في المصلحة النهائية ما هو إلا نتيجة منطقية لتصالح العراق مع تاريخه وهويته ومحيطه الحضاري وتعامله الإيجابي مع بيئته الإقليمية والدولية[٢١].

وتتجه رؤى اخرى الى بيان ما للتنشئة السياسية والاجتماعية في عملية تهيئة بيئة الاستقرار السياسي ، اذ يتوجب وفقها على النظام السياسي العمل على أن تكون ثقافته السياسية موجهة الى التنشئة الاجتماعية – السياسية بوصف الاخيرة تكون جزء من الاولى ، ومن ثم يعمل على اعادة رسم وتوجيه سياسات ومؤسسات التنشئة بما يخدم توحيد المجتمع العراقي واقامة السلم القيمي ، وصولا الى اقامة السلم المدني والدولة المدنية ، ولهذا فإن العمل الاساسي ينصب باتجاه توجيه المناهج الدراسية ووسائل الثقافة والاعلام والاتصال ومؤسسات المجتمع المدني بالشكل الذي يبعدها عن

(٢١) سعد سلوم، نحو صياغة نظرية للاستقرار السياسي استراتيجية التكامل بين العناصر اللازمة على ارضية الوحدة الوطنية، مجلة النبأ، بغداد، العدد ٨٠ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٦، متاح على موقع
https://annabaa.org/nbahome/nba80/002.htm

كل ما يحرض على العنف والكراهية ورفض الآخر وأن تدعو المناهج الدراسية وتعمل على تعزيز العيش المشترك وقبول الآخر المختلف والشراكة في الوطن والوطنية[٢٢].

مما تقدم ، يستنتج بأن ثمة مرتكزات موضوعية ينجح بها الاستقرار السياسي في العراق، وكما يلي:

١- ضرورة بناء الاستقرار السياسي على عملية بناء الثقة المتبادلة وهو امر يحتاج الى مزيد من الشفافية والاداء الفاعل في ادارة الحكم، فضلا عن قبول بالتداول السلمي للسلطة .

٢- يستلزم الاستقرار السياسي الاستمرارية وهو شرط ملازم له، وتحدث الاخيرة عندما يحسن ادارة التنوع في العراق عبر تنشئة سياسية واجتماعية تعمل على اشاعة ثقافة التسامح وقبول الآخر، والتأسيس لتجربة العيش المشترك بالاستفادة من تجارب مماثلة لما مر به العراق من تفشي العنف والارهاب .

٣- القدرة على التعامل مع الازمات بأنواعها ، وايجاد قنوات لتصريفها سواء عبر الوسائل القانونية والدستورية ، أو عبر وسائل الاعلام والاتصال ، بما لا يضر بالوحدة الوطنية ويؤسس في الوقت ذاته لتجربة مصالحة تستند الى التجربة التاريخية في الوئام الاجتماعي العراقي.

٤- حاجة الاستقرار السياسي الى الانسجام والتفاعل الثقافي والفكري ، بين كل الاطياف الممثلة لذلك ، وبما يعزز من التنوع والتعايش الثقافي ويمنع الاحتقان الذي يصل الى درجة الصدام .

([٢٢]) وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والآليات ، المجلة العربية للعلوم السياسية (الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بيروت)، عدد مزدوج ٤١-٤٢ ، شتاء – ربيع ، ٢٠١٤ ، ص١٣١.

المطلب الثاني : نتائج خطاب التسامح وقبول الآخر على بناء الاستقرار السياسي في العراق .

اتجهت معظم التجارب الدولية لبناء الاستقرار السياسي ، على رؤية تتمثل بضرورة اشاعة التسامح بين المتخاصمين على المستوى المحلي لغرض تخفيف حدة الخطابات المتبادلة التي تحمل الكراهية ، ولكون خطاب التسامح يشكل المضاد النوعي لخطاب الكراهية الذي ينتج مزيد من العنف الاهلي والارهاب والانقسام بين مكونات المجتمع .

لذا فن ثمة نتائج وانعكاسات لخطاب التسامح على مجمل موضوع الاستقرار السياسي في العراق ، وذلك يتضح مما يأتي :

أولا : بناء اللحمة الوطنية .

يعزز التسامح من اللحمة الوطنية بين افراد المجتمع ، عبر التخفيف من حدة الاختلافات والقبول بالتنوع المذهبي والديني والاثني ، والتسامح هو صمام الأمان الذي ينزع فتيل الثقافات العدوانية والسلوكيات العدائية والنظرات السوداوية في التعامل مع الأفراد والشعوب، وهو ترياق فعَّال للوقاية والعلاج من أمراض التطرف والإرهاب والطائفية والعنصرية والكراهية والتمييز[٢٣].

وبما إن التسامح يعني اعترافاً بالآخر المختلف في الدين والمجتمع والعمل السياسي والوزن الاخلاقي فإنه " في حالتنا يعني عودة مجتمعاتنا الى طبيعتها ، أي تعددها وسلامها الداخلي ، فتستعيد القدرة على التلاؤم مع العالم ، بسبب تلاؤمها مع ذاتها العميقة ، أي الانسانية "[٢٤]. ويعمل على تعزيز الاستقرار عبر انصاف الافراد والجماعات التي تعرضت حقوقها للانتهاك ، وذلك بعيداً من الاعتبارات المصلحية والنفعية السياسية والشخصية ، عبر الاقرار بما تعرضت له جماعات معينة ومستضعفة باسم اللاتسامح

([٢٣]) سلطان حميد الجسمي ، التسامح مفتاح الرقي والاستقرار ، مقال منشور على موقع :
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2016-04-25-1.2625889

([٢٤]) رضوان السيد، في الحاجة الى التسامح ، كتاب الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة الى دولة القانون ، تحرير عبد الاله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي ٦٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص١١٤.

والكراهية وهضم الحقوق لمآسٍ كبيرة ، لحقت بها من جراء حروب وأعمال إبادة وقمع واستباحات باسم القومية أو الدين أو الطائفة أو المذهب أو مصالح الكادحين أو غيرها من المزاعم الايديولوجية[٢٥].

وهو ما يعني اتخاذ موقف ايجابي من الآخر الشريك في الوطن وحقوقه الانسانية وحرياته الاساسية، وهنا لا يعني التنازل على حساب (الانا) أو (النحن) المساوم عليها، بل هو اعتراف بحق (الآخر) الـــ(هم) [٢٦].

من هنا فان الحاجة الاساسية لبناء الاستقرار السياسي في العراق تمر اولا واخيرا عبر القدرة على مزيد من التلاحم الوطني بما يحفظ الاستقرار السياسي، عبر انصاف المظلومين واعطاء الحقوق ، فاللحمة الوطنية لا تبنى لحساب مكاسب طرف على حساب اطراف اخرى ، وانما عبر المنافع على جميع المواطنين بما يحفظ حقوقهم وحرياتهم الاساسية .

ثانيا : استيعاب الاختلاف والتنوع :

ينتهج الاستقرار السياسي منهجا لاستيعاب الاختلاف الفكري والعقيدي الموجود في المجتمعات ويوجد اليات لعملية توازن بين مطالب المختلفين عبر القدرة على التنازل والتحمل، لذا فان التسامح يعمل على ايجاد قواعد عمل بين المختلفين تمنع بموجبها استخدام العنف كوسيلة لإدارة الاختلاف والتنوع .

لذا فان التسامح هو استنتاج منطقي توصلت كل المجتمعات المتحضرة بعد ان كابدت معاناة قاسية مع الكراهية، ووعت ضرورة التعايش مع الاخر في ظل التنوع[٢٧]. لذلك فقد اسهمت الرؤى التسامحية في معالجة الازدواجية في تهميش الرأي الاخر، ويؤسس التسامح لمسالة مهمة في عملية استيعاب الاختلاف عبر قبول الآخر بما

([٢٥]) عبد الحسين شعبان ، في الحاجة الى التسامح : ثقافة القطيعة والتواصل ، كتاب الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة الى دولة القانون ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٩ .

([٢٦]) المصدر نفسه ، ١٣٦ .

([٢٧]) حسين القطبي ، ثقافة الحب في مقابل ثقافة الكراهية ، كتاب في التعايش السلمي وفهم الآخر دراسات ومقالات عن التعايش والاخر ، منظمة التنمية والتعايش السلمي العراقية ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص١٠٠ .

هو عليه والتعامل معه بعيداً عن منطق التفكير الاحادي والذي يفرض عنصر على آخر[٢٨].

ويتم استيعاب هذا الاختلاف والتنوع عبر المواطنة فهي اعتراف بحقوق الاخر، وهي قضية تمليها وحدة الوطن والحرية الشخصية والاعتراف المتبادل بين ابناء الشعب جميعا رغم تنوع خصوصياتهم ، مع الاشارة الى ان النتيجة المقابلة لعدم التسامح تعني القضاء على الافكار وجعل الانسان مجرد آلة تتحرك بأوامر محددة وكأداة لتدمير الآخر[٢٩].

وعليه فانه اذ شكل الاعتراف المتبادل والتقبل المتبادل ركنا التسامح، فلا يكون من دونهما معاً. بهذين الركنين من أركان التسامح تنفتح إمكانية "الصداقة المدنية"، أي إمكانية المواطنة المتساوية، على قاعدة الحرية الذاتية والاستقلال الذاتي للأفراد والمؤسسات، سواء مؤسسات المجتمع الأهلي، الحامل جنين المجتمع المدني، أم مؤسسات المجتمع المدني الحديثة. وهذه الأخيرة، ولا سيما الأحزاب السياسية منها، لا تستحق اسمها ما لم تقطع الحبل السُّري الذي لا يزال يصلها بالمجتمع التقليدي، حتى لتبدو كأنها عصبية من عصبياته أو بنية موازية لبناه الاجتماعية والذهنية والثقافية، بالمعنى الواسع للثقافة، باعتبارها ممارسة اجتماعية[٣٠].

من هنا فان ابرز ما تحتاجه عملية بناء الاستقرار في العراق هي القدرة على استيعاب المختلفين وهذا لن يتم من دون ترسيخ التسامح وقبول الاخر ، لان الاستقرار لا يبنى عبر هضم حقوق الآخر أو حجب صفة المواطنة عنه ، بل بالقدرة على ان تكون المواطنة وعاء لاستيعاب وحماية الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين ، عندها لا يتم التمييز على اساس العرق أو الطائفة أو الدين .

---

(٢٨) خضر دوملي ، كتابات في بناء السلام والتعايش ، مطبعة خاني ، دهوك ، ٢٠١٤ ، ص٢١ .

(٢٩) نادية فاضل عباس ، ثقافة التسامح ودورها في بناء المجتمع العراقي ، مقال منشور على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد : www.cis.uobaghdad.edu.iq

(٣٠) جاد الكريم الجباعي ، التسامح والسلم الاجتماعي متى يكون التسامح ممكنا في مجتمعاتنا ، مقال منشور على موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود بتاريخ ٢١-١١-٢٠١٧ على الموقع : /www.mominoun.com

ثالثا : مواجهة التطرف :

يشكل التطرف بأنواعه المختلفة من ابرز المشكلات التي تواجه ايجاد بيئة للاستقرار السياسي في العراق، وتفرز عادة الرؤى المتطرفة نتائج وخيمة على امكانية استقرار المجتمعات، لأنها عندئذ ستكون أمام شفير الحرب الاهلية والتي تنتهي الى تدمير ليس الاستقرار السياسي فحسب بل الموارد المادية والبشرية، وتجربة كثير من المناطق في العالم مثلت انتكاسة في بناء مستقبل لأبنائها، والتجربة العراقية ليست ببعيدة عن هذه الامثلة.

ويقوم التطرف في الاساس على نهج تنعدم فيه كل أنواع التسامح ويستمد قوته من اقصاء الاخر، ولان الهدف الاساسي للتطرف هو اشعال الحرب الاهلية فان تاريخ الحرب الاهلية هاجسه العودة الى صيغ الماضي، والوعود المعطاة فيها هي صورية وملغومة في صميمها من حيث إنها دعوات خفية للعودة الى الوراء الى أزمنة لا تصلح لحل المشكلات المطروحة ، بل لتعميق الخلافات والهوة الفاصلة بين المتصارعين . وفي الواقع إن ايديولوجيا التخاصم النضالي التي تميز الحروب الاهلية هي منظومة فكرية تقوم على صورة جوهرية هي صورة (النحن) لا على صورة الـــ(كل) وبدأت جميع الصراعات الاهلية بتغليب النحن الفئوية على الكل الجماعي [٣١]. وتعمل على احداث اهتزازت عنيفة للاستقرار السياسي عبر مصادرة حق الدولة في احتكار العنف وتطبيق القوانين ، بالقيام بعمليات أمنية مضادة للشرعية –أي شرعية الدولة – والمجاهرة بوجود حق بديل لحق الدولة ، يتمثل في انشاء ميلشيا أو جماعة مسلحة مستقلة عن ارادة الدولة ، كل ذلك يؤدي الى تأسيس منطق للعنف هو غير منطق الدولة[٣٢].

وهكذا فان السبيل الامثل لمعالجة التطرف وارساء اسس للاستقرار السياسي في العراق تكون عبر اشاعة ثقافة التسامح في مواجهة التطرف وخطاب الكراهية ، وهو نهج انتهجته تجارب عديدة كجنوب افريقيا متمثلة بنيسلون منديلا لتخفيف حدة الاحتقان

([٣١]) فردريك معتوق ، جذور الحرب الاهلية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ص٢٠-٢١ .

([٣٢]) المصدر نفسه ، ص٣٤.

والتأسيس لبيئة عمل جديدة بعد فترة اتسمت فيها بالتمييز العنصري . لذلك فان الترويج لروح التسامح وثقافة الحوار والابتعاد عن ثقافة العنف والاقصاء التي تتأسس على الجهل والتعصب ، والقدرة على التسامح والمحبة تنمو مع سعة الفكر والثقافة وتوسيع مدركات الذات للتعرف على الآخر والقبول به ، ومواجهة كل تطرف ينبع من خلفيات ضيقة[٣٣].

رابعا : تعزيز الامن وعدم عسكرة المجتمع :

ان السعي لتعزيز الامن ومنع العنف من ابرز اشتراطات الاستقرار السياسي ومؤشراته ، واذ تتفق الآراء الى أن بناء الاستقرار السياسي في العراق لا يكون عبر ايجاد جيوش من العاملين في المسالك الامنية والعسكرية، فان كثير من التجارب عملت على تعزيز الامن المجتمعي عبر زيادة الوعي به ، والعمل على الحفاظ على ما تحقق . فان العمل الاساسي لتعزيز ذلك تكون عبر مواجهة خطاب الكراهية والتطرف والجريمة المنظمة وتفعيل العدالة الانتقالية في مراحل ما بعد العنف الاهلي لإنصاف الضحايا كما عمل في رواندا وجنوب افريقيا والبوسنة والهرسك.

لذلك كما أن الامن يعتمد في المقام الاول على مدى انخفاض العنف والتعصب ومدى القدرة على الحفاظ على حقوق الانسان واحترام حرياته الاساسية ، فإن التعصّب والتطرف في المجتمعات المتعددة الإثنيات أو الديانات أو الثقافات يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان ونشوب العنف أو الصراع المسلح ، لذلك فان التسامح يعدّ فضيلة معنوية لأنّه يجسّد القدرة على تقدير التنوع وعلى العيش والسماح للآخرين بالعيش والتمتع بحقوقه من ممارسة الاضطهاد ضده[٣٤].

واذ انتهت عسكرة المجتمعات في الغالب الى انهيار الاستقرار السياسي ونشوب العنف الاهلي، فان التجارب التي انتهجت سبيل التسامح وعززت من حقوق الانسان وعملت تنمية تجربة التعايش فيها ن حدت من الانفاق العسكري، واتجهت به نحو

---

(٣٣) رعد الكيلاني ، الحوار ثقافة التسامح ، كتاب التسامح في الديانات السماوية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣١ .

(٣٤) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تعزيز التسامح، منشور على موقع المنظمة:http://www.unesco.org

التنمية الاقتصادية وبناء القدرات البشرية للمجتمع ، وتبدو الحاجة اكثر الحاحا اليوم في العراق من اجل الحد من انفلات السلاح بيد المجتمع واللجوء له لتصفية المشكلات العشائرية والاثنية والطائفية ، عبر تفعيل القانون وتعزيز التسامح بين الاطراف المختلفة وبما يعزز من التماسك الاجتماعي، ومنع التهجير والنزوح القسري ومصادرة الممتلكات والتغيير الديمغرافي ، التي تشكل مؤشرات مهمة لفقدان الامن عند المواطنين، وعلامة من علامات انهيار الاستقرار السياسي[٣٥].

مما تقدم ، يمكن القول بأن تعزيز الامن والاستقرار السياسي ، يتم عبر تفعيل دور المجتمع المتماسك مع ذاته ، وذلك لن يتم الا بوجود بيئة توفر شعور بالطمأنينة عند المواطن عبر تطبيق القانون على الجميع من دون استثناء ، ومحاسبة دعاة الكراهية والتطرف والفتن المذهبية والدينية والقومية .

واستنتاجا لما سبق ذكره في هذا المبحث ، فان طبيعة العلاقة بين التسامح وقبول الآخر وبناء الاستقرار السياسي في العراق ، هي علاقة طردية إذ كلما تم إعمال التسامح كلما عدّ ذلك على تحسن الوضع في جميع نواحيه المختلفة ، وبما يعمل على منه التهجير وارجاع النازحين وانصاف الضحايا ومحاسبة المجرمين ويعمل على زيادة الثقة المتبادلة بين السلطة السياسية والمجتمع ، ويحد من فعالية خطاب الكراهية والتطرف ويستوعب المجتمع والدولة بموجبه جميع الرؤى والافكار والانتماءات والهويات الفرعية بالشكل الذي يعزز الهوية الجامعة للمواطنة، القائمة على التفاعل بين الاطراف المختلفة، وزيادة التماسك الاجتماعي .

الخاتمة:

لم تكن الحاجة الى التسامح نتيجة الاضطهاد الديني وتبلورت على اساسها فكرة التسامح فحسب، بل هي مستلزم لضمان العيش الحر والكريم للمواطنين من دون

---

(٣٥) للمزيد من الاطلاع ينظر : خضر دوملي ، التماسك الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع والمجتمعات التعددية ، دار نون للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠١٨ ، ص٤٠ ومابعدها.

اضطهاد أو مصادرة حقوق الانسان تحت دواعي الحافظ عليه من ذاته كما بشرت بذلك ايديولوجيات معينة .

وعدّ التسامح وقبول الاخر كسبيل امثل لمواجهة ما يثير الاقتتال بين ابناء الوطن كالتطرف والتعصب ، وهي مسائل تهدد الاستقرار السياسي في اكثر المجتمعات ، واذ شكل العنف والارهاب وضعف الاستقرار السياسي في العراق لتمثل المعالجات لتلافي النتائج السبية لحالة عدم الاستقرار ، فقد ذهبت الفرضية الاساسية التي حاول البحث اختبارها: (إن سيادة خطاب التسامح وقبول الآخر ، كفيل ببناء الاستقرار في العراق وتجاوز دوامة العنف والتطرف). ثبت صحتها ، وذلك من النتائج التي توصل اليها البحث وتتمثل بما يلي :

١- الحاجة الى التسامح كمستلزم لاستيعاب التعدد والتنوع في العراق ، بما يوفر بيئة آمنة لجميع اطراف الاختلاف ، وبما توفره اشتراطات التسامح من احترام حقوق الانسان وحرياته .

٢- لم يكن يعني التسامح التنازل عن المعتقد وعدم الدفاع عنه ، يل يتمثل بعدم اجبار الآخر بالقبول به، عبر الضغط عليه باستخدام وسائل العنف والاضطهاد والقسوة، وما ينتج عن ذلك من تهجير أو قتل أو تغيير ديمغرافي .

٣- ثمة شروط شكلية للاستقرار السياسي في العراق تحققت في معظمها ، بيد أن الاهم للاستقرار السياسي والمتمثل بشروطه الموضوعية التي تتطلب ثقة متبادلة وانخفاض منسوب العنف، لم تتحقق وتحتاج الى جهد سياسي وثقافي ومجتمعي بما يعزز من شأن خطاب التسامح وقبول الآخر، عبر التفاهم والحوار وقبول التفاوض .

٤- يعزز خطاب التسامح من الاستقرار السياسي في العراق عبر عدة نتائج ، وهي بناء اللحمة الوطنية واستيعاب الاختلاف والتنوع بالمواطنة ، ويهيء ذلك لمواجهة التطرف بأشكاله وانواعه ويعزز الامن المجتمعي ويقلل من عسكرة الشأن العام .

٥- ضرورة إعمال القانون وتطبيقه وترسيخ ثقافة احترامه على الجميع ، وتطبيق العدالة الانتقالية في مراحل ما بعد العنف والحرب الاهلية انصافا للضحايا وردع لجرائم العنف الطائفي والقومي والديني .

٦- يعمل خطاب التسامح بإجراءات تتناسب مع طبيعة الاستقرار السياسي المنشود في العراق ، عبر محاربة ومواجهة خطاب الكراهية الذي يتغلغل عبر منافذ الاعلام والاتصال والروايات الاجتماعية (كالعشائرية) والمذهبية ، ويؤسس لذاته عبر برامج التربية والتعليم ويجرم التحريض اينما ورد ، وبما يعزز من بيئة الاستقرار السياسي في العراق .

وانتهى البحث الى جملة من التوصيات المقترحة وكما يلي :

١- ضرورة تضمين برامج التربية والتعليم مبادئ التسامح وقبول الآخر .

٢- تشريع قانون لمنع الكراهية وتجريم الطائفية بالشكل الذي يحد من هذا الخطاب.

٣- عقد جلسات حوارية بين اطراف التعدد والتنوع في العراق وبما ينعكس بالإيجاب على المجتمع .

٤- مراقبة وسائل الاعلام ومنعها من اشاعة التحريض والكراهية لاسيما خلال المواسم السياسية كالانتخاب .

٥- العمل على الاستفادة من التجارب الدولية وخاصة ما يتعلق بتجارب العدالة الانتقالية .

الكلمات المفتاحية : التسامح ، الاستقرار ، قبول الآخر ، العراق .

المستخلص :

يحتاج الاستقرار الى بيئة يسود فيها التسامح وقبول الاخر ، وللقدرة على احتواء التنوع والتعدد الفكري والثقافي كما هو الحال في العراق .لذلك فان بناء الاستقرار فيه علاقته طردية مع التسامح .اذ كلما ارتفع شأن خطاب التسامح فيه وتم تقليل دوامة العنف ..بما يؤسس لحالة الاستقرار ويمنع التهجير والقتل ،ويواجه التطرف والكراهية عبر تطبيق القانون ومنع التحريض بالشكل الذي يعمل على بناء ثقة متبادلة بين السلطة السياسية والمجتمع .والعمل على بناء مواطنة تحترم فيها الحقوق والحريات الاساسية للجميع .ويعزز من بناء الهوية الوطنية الجامعة للعراقيين .

Discourse of Tolerance & Accepting Others and their impact on building Stability in Iraq

Abstract :

Achieving stability needs an environment of tolerance and accepting others In order to be able to contain the the cultural and conceptual multitude in Iraq, building stability is of direct relation with tolerance as the louder tolerance casts, the lesser violence spreads. This can establish stability in turn, stops killing, displacement, and encounters extremism and hatered. This can be applied through law enforcement and fight incitement to violence in order to come out with mutual trust between the political power and the society. Moreover, Working on the real citizenship that bears respect for the basic rights and liberties for all in order to consolidate building the overall national identity of Iraqis.